العصام ابي الاعتراض على المصباح كما حقق معاني الاستعارات واقسامها وقرائنها
حقق الترشيح فكان عليه ان يذكره في الديباجة كما ذكر هذه الثلاثة فيها قال وكان
ادرجه في القرائن لانه كلام من الترشيح وقرينة المكنية من ملايمات المشبه به وقد
اجاب بعضهم بانه انما ذكر الترشيح فيما ياتي تبعا للمرشحة فهو غير مقصود
لذاته فلا يحتاج لذكره في الديباجة الخ من شانها ان تذكر فيها المقاصد
ويؤيد هذا الجواب قوله فيما ياتي العقد الاول في انواع المجاز حيث لم يتل وفي
الترشيح مع انه ذكره فيه ولا يخفى ان ما قيل في الترشيح ياتي في التجريد ايضا
وان لم يتعرض له العصام فتنطق قوله معاني الاستعارات اي معنى
الاستعارة التصريحية ومعنى الاستعارة المكنية ومعنى الاستعارة
التخييلية واورد على المصباح ان معنى الاستعارة التصريحية لا يحتاج الى
التحقيق لظهوره وعدم الخلاف فيه واجيب بانه لتسليط التحقيق
على المعاني باعتبار اكثرها وهو معنى المكنية والتخييلية على ان تحقيق
الشيء لا يتوقف على خفايه ولا على الاختلاف فيه لانه كما تقدم ذكر الشيء على
الوجه الحقيقي اذا اوظاهر امتفقا عليه او مختلفا فيه فتنبه قوله
واقسامها اي اقسام الاستعارات الثلاثة وقد اعترض العصام على المصباح
بانه لا اقسام للمكنية حتى يحققها ثم اعتذر عنه بانه نزل المذاهب فيها
منزلة الاقسام قال علي ان عود الضمير المتصل باقسامها الى الاستعارات لا
يستلزم ان يكون لكل منها اقسام بل ان يكون لبعضها اقسام اه ورد
الاعتراض من اصله بان المكنية تنقسم كغيرها الى اصلية وتبعية والى
تمثيلية والى مرشحة ومجردة ومطلقة ومثال الاصلية انشبت المنية
اظفارها بزيد فشبهت المنية بمعنى السبع واستعير لفظ المشبه
للمشبه ثم حذف واثبت شيء من لوازمه وهو الاظفار كما سياتي ومثال
التبعية اتجبني ارقة الصارم دم زيد فشبه الضرب بمعنى القتل واستعير
اسم المشبه به للمشبه واشتق منه قاتل ثم حذف واثبت شيء من لوازمه
وهو ارقة الدم لانه اكثر ما يستعمل في القتل وبقية الامثلة لا تخفى على من

له الكلام

له الكلام بالفتح قوله وقرائنها اي قرائن الاستعارات الثلاثة وقد اعترض
العصام على المصباح انه لم يحقق الا قرينة الاستعارة بالكناية واجيب بانجمع
القرائن باعتبار افرادها قرينة الاستعارة بالكناية لم يقولوا الا قول فيها ورد الاعتراض
من اصله بانه اذا اراد بقوله انه لم يحقق الا قرينة الاستعارة بالكناية انه لم يبين الا
قرينتها فهو ممنوع لانه بين قرينة المصرحة ايضا حيث قال فلا تعد قرينة المصرحة
تجريدا فانه يفهم من ذلك القول ان قرينة المصرحة من ملايمات المستعار له
وذلك بيان لقرينتها غاية الامر انه بيان اجمالي لا تفصيلي واذا اراد انه لم يبين
الا جمالي بيانا تفصيليا فهو مسلم لكن تحقيق الشيء لا يتوقف على البيان التفصيلي
لم يحصل بالبيان الاجمالي نعم التحقيق بالبيان التفصيلي اكمل واذا اراد انه
لم يصدر بعنوان التحقيق الاجمالي فسلم ايضا لكن كلام المصباح لا يقتضي التصدير
بعنوان التحقيق الاتري انه لم يصدر بعد الاقسام بالتحقيق على ان هذا الاعتراض
لا يرد الا ان جعل قوله واقسامها وقرائنها عطفا على قوله معاني الاستعارات
كما هو المتبادر من سوق كلامه بخلاف ما لو جعل خطفا على قوله تحقيق معاني الخ
فافهم قوله في ثلاثة عقود اي في ثلاثة سلوك وهي الخيوط قبل النظم فيها
واما بعد النظم فيها فتسمى سموطا جمع سمط بضم السين وسكون الميم وبالطاء
المهملة آخره فعل كل من العاقدين لا تسمى الخيوط وحدها عقودا بل مع المنظوم
فيها فالمعقود مجموع المنظوم والمنظوم فيه الذي هو القلادة اذا علمت
ذلك علمت ان لفظ العقود مجاز مرسل علاقته الحالية والجزئية لا الاول
وان جرى عليه الشراح ومن نحا نحوه لان الخيوط وحدها لا تؤول الى كونها عقودا
وان كانت تؤول الى ذلك مع المنظوم ما نظم فيها وقد تقدم ان قوله فرائد
عوار بد من اضافة المشبه به للمشبه ان جعل تركيبا اضافيا فان جعل تركيبا
توصيفيا كان لفظ الفرائد استعارة تصريحية وعلى كل فلفظ العقود ترشيح
للمشبه او للاستعارة وهو يجوز كما سياتي ان يكون باقيا على معناه ويجوز
ان يكون مستعارا لما حاذت الرسالة فيكون الكلام قد شبه بها معنى العقود بجامع
اشتمال كل على النفايس واستعار اسم المشبه به للمشبه على طريق الاستعارة

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)